تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر
دراسة اقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

مشري محمد الناصر
جامعة سوق أهراس
الجزائر

أ. د. بقة الشريف
جامعة فرحات عباس سطيف
الجزائر

تُعتبَر التنميةُ هدفاً استراتيجيّا تسعى الجزائرُ إلى تحقيقه، ولقد اعتمدت الجزائرُ لتحقيق هذا الهدف مجموعةً من المخطَّطات والبرامج الفرعية، وكذا الأُطر (القانونية والمؤسَّسية) التي مسَّت مختلف القطاعات والمجالات الحساسة التي ترتكز عليها البِنية الاقتصادية؛ فبَعدَ العجْز الذي أثبتتْهُ السياساتُ التنموية التي تبنَّتها الجزائرُ قبلَ الألفية الثالثة من (سياسة التعديل الهيكلي والخصخصة)، وبِحُلول سَنة ٢٠٠٠ م التي اعتبرت نقطةَ تحَوُّلٍ في المسار التنموي الوطني؛ بسبب توافق الظروف الداخلية والخارجية، واستعادة الجزائر لعافيتها من مأساة العشرية السوداء واستعادة الأمن الداخلي والوفْرة المالية التي أتاحتها عائداتُ النفط، توجَّهت الجزائر نحو تبنِّي استراتيجية تنموية جديدة؛ الهدفُ منها هو (الارتقاء بمعدَّلات النموِّ الاقتصادي ورفْع معدَّل الاستقرار الاجتماعي)؛ من خلال (احتواءِ البطالة وتحسين المستوى المعيشيّ وإنجاز البِنية التحتية) التي هدمتْها سنواتُ الحِرمان التي سبقتْ، وتزايد المطالب الدولية لإدماج التنمية المستديمة ضمن الاستراتيجية الوطنية؛ من خلال (محاولة الارتقاء بالوضعية الاقتصادية للدولة).

ما تقييم الاتجاه الاقتصادي لحصيلة برامج ومخطَّطات التنمية التي اعتمدتها الجزائرُ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؟

المحورُ الأوَّل: برامجُ وسياساتُ تحقيقِ التنمية في الجزائر ٢٠٠٥-٢٠١٩.

في إطار بداية ألفية جديدة استهلَّت الحكومةُ الجزائرية هذا القرن ببرنامج اعتبرته الجزائرُ نقطةَ تحَوُّلٍ في مسيرتها التنموية؛ وخاصَّةً بعدَ الارتفاع الكبير الذي عرفَه سوقُ النفط العالَمي وامتلاء الخزينة بعوائده، هذا البرنامج الذي أطلق عليه البرنامج اسمَ "برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤؛ والذي يُعبِّرُ عن الإنفاق العامِّ ذي الاتجاه الكينزي؛ ولقد خصَّصت الحكومةُ الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج مبلغَ ٥٢٥ مليار دينار والتي تهدفُ من خلاله إلى تعزيز الطلب الكُلِّيِّ، تدعيم النشاطات المنتجة التي تُوفِّرُ (قيمةً مُضافة، ومناصب العمل)، وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسَّساتِ الإنتاجية خاصَّةً المحليةَ، وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصَّةً التي تدعمُ النشاطَ

الاقتصادي، وتوفير الاحتياجاتِ الضرورية للسكّان فيما يخصُّ تطويرَ الموارد البشرية، وهو الذي اعتمدتها الجزائرُ كَبِنيةٍ تحتية للانطلاق في تطبيق المشاريع ومنذ ٢٠٠٥ م.

البرنامجُ التكميليّ لدعم النموِّ الاقتصاديّ ٢٠٠٥-٢٠٠٩

دفعت النتائجُ الإيجابية المحقَّقة في البرنامج السابق وزيادة ارتفاع سعر البترول إلى ٣٩ دولار للبرميل السُّلطاتِ الجزائرية إلى تحفيزها على مواصلة سياسة المشاريع الكُبرى التي تصبُّ في باب الإنفاق العُموميّ؛ حيث دعمت الجزائرُ استراتيجيتَها للإنعاش الاقتصادي ببرنامجٍ خُماسيّ ٢٠٠٥-٢٠٠٩ جديد أطلقت عليه "البرنامجَ التكميلي لدعم النموّ"؛ حيث خصَّصت له الحكومةُ ما يُقارِبُ ٤٢٠٢.٧ مليار دينار، وهذا جدول يُوضِّح توزيع مخصَّصات هذا البرنامج حسبَ كلِّ بابٍ:

جدول رقم (١) : توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النموِّ حسب كل باب

الباب	الغلاف المالي (مليار دينار)	النسبة (٪)
تحسين مستويات المعيشة	١٩٠٨.٥	٤٥.٥
تطوير المنشآت الأساسية	١٧٠٣.١	٤٠.٥
دعم التنمية الاقتصادية	٣٣٧.٢	٨.٠
تحسين الخدمات العمومية	٢٠٣.٩	٤.٨
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	٥٠.٠	١.٢
المجموع	٤٢٠٢.٧	١٠٠

المصدر: مجلس الأمّة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ص:٠٦

تحسينُ مستويات المعيشة: إنَّ قيمةَ الغلافِ المالي المخصَّص لِبابِ تحسين مستوى معيشة السكَّان من برنامج دعم النموّ الذي أقرَّته الحكومةُ الجزائرية في ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بلغ ١٩٠٨.٥ مليار دينار جزائري[1] وهو يُعتبَرُ تكملةً لِما جاء به مخطَّطُ الإنعاشِ الاقتصادي في برنامج التنمية البشرية والمحلية، ويُعتبَر تحسينُ ظروفِ المعيشة عاملاً مهمّاً في تطوير الأداء الاقتصادي؛ من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل، ومِن ثمَّ على حركيَّة النشاط الاقتصادي، وعلى العُموم نلحظُ أنَّ أكبرَ نسبة من هذا الغلاف الماليّ خصِّصت لقطاع السكنات، وهذا بنسبة ٢٩.٠٨٪، ثم التربية الوطنية على شكل مزيدٍ من (الأقسام والمطاعم) المدرسية قصدَ تحسينِ ظروف التمدرُس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية وبرامج بلدية للتنمية بنسبة ١٠.٤٨٪؛ الذي يهدفُ إلى إنشاء مشاريع التزوُّد بالماء الشرب والتطهير، وفكِّ العُزلة وتحسين المحيط الحضريّ، أمّا الحِصَّةُ الأضعف فكانت من نصيب قطاع تطوير الإذاعة

[1] عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣، ص:٣١.

والتلفزيون ٠.٠١٪؛ والذي تعمل من خلاله على (اقتناء جهازَين للبثّ متعدِّد القنوات وتهيئة قنوات تلفزيونية جهوية وتوسيع وتجهيز دار الإذاعة ودار التلفزيون)، أمَّا الثقافةُ ٠.٨٤٪ فخصَّصتْها لإنجاز (دَور الثقافة والمسارح، وتجهيز المكاتب، وترميم المعالم التاريخية والمتاحف)، أمّا إنشاءُ أماكنَ للعبادةِ بلغت النسبة ٠.٥٢٪ فشملت (دراسةَ وإنجاز المسجد الكبير بالعاصمة وإنشاء مراكز ثقافية إسلامية ولائية).

تطويرُ المنشآتِ الأساسية: احتلَّ المرتبة الثانية بنسبة ٤٠.٥٪ من إجماليِّ قيمة البرنامج التكميليّ لدعم النموِّ وهذه النسبة تعكسُ الأهمِّيَّة التي أولتْها الحكومةُ الجزائرية لقطاع البُنى التحتية والمنشآت الأساسية؛ والذي يُعتبَر الدعامةَ الأساسَ لقيام أيِّ منظومةٍ اقتصادية؛ حيث وزِّعت هذه القيمة ١٧٠٣.١ دينار على أربعةِ قطاعاتٍ فركَّزَت الحكومةُ في هذا الباب على قطاع النقل؛ لأنّه –كما ذُكرَ سابقاً– لا يُمكِنُ لقيام أيِّ اقتصادٍ دون منظومةِ نقْلٍ متكاملة؛ سواء على المستويَين (المحلِّيّ أو الدوليّ)، وقد خُصِّص غلافٌ ماليّ في هذا الجانب ٧٠٠ مليار دينار لدعْم النقل بالسكة الحديدية؛ كـ(تحديث خطوط السكة الحديدية، وإنشاء خُطوطٍ جديدة)، علاوةً على اقتناء تجهيزات الجرِّ والاستغلال والصيانة، وإنشاء ميترو الجزائر، إضافةً للنقْل الحضريِّ كإنجاز عرباتِ التلفريك عبرَ الولايات واقتناء الحافلات لإنشاء ١٠ مؤسَّسات للنقل الحضري، وكذا الموانئ والمطارات كدراسةِ وإنجاز ثلاثةِ مَطاراتٍ، من هُنا يُمكِنُ القولُ: أنَّ قطاعَ النقْل شكَّل مختلف مجالاتِه في هذا البرنامج.

برامجُ التنميةِ الاقتصاديّ: كانت أكبر حِصَّة في هذا الباب موجَّهاً لقطاع (الفلاحة والتنمية الريفية)؛ فقد خُصِّصَ له ما قيمة ٣٠٠ مليار وهو بذلك يعكس مكانةَ القطاعِ الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛ لذا يُعتبر أكثرَ القطاعاتِ مساهمةً في الناتج المحلِّيّ خارج المحروقات، وشملت (تطويرَ المستثمراتِ الفلاحية والنشاطات الريفية، وحماية الأحواض المنحدرة، وتوسيع التراث الغابيّ)؛ من خلال محارَبة التصحُّر، أمّا الصناعةُ فخُصِّصَت لها ١٣.٥ مليار دينار؛ وذلك لـ(تثمينِ وتحسينِ) أدوات ضبْط المِلكية الصناعية والتقييس، وتحسين التنافُسية بين المؤسَّسات الصناعية.

وبهدف دعم (الصيد البحريّ) من إنشاء وحداتٍ للصيد وورشاتٍ للصيانة وتربية المائيات فقد خُصِّصَ له ١٢.٥ مليار دينار، أمّا قطاع السياحة فبلغ غلافُه المالي ٣.٢ مليار دينار خُصِّصَت لتهيئة ٤٢ منطقة للتوسُّعِ السياحي، ولم ينسَ البرنامجُ قطاعَ المؤسَّساتِ (الصغيرة والمتوسطة) والصناعة التقليدية وترقية الاستثمار؛ والذي يُعتبَر (قطاعاً فتيّاً)؛ حيث بدأ يطفو على الصعيد الوطني في ٢٠٠١ م وهذا بعد إصدار القانون الوطني لترقية المؤسَّسات (الصغيرة والمتوسِّطة) في السَّنة نفسها؛ فقد خُصَّ بمبلغٍ إجمالي ٨.٥ مليار دينار؛ وهذا نظراً للدَّورِ الذي تلعبُه هذه المؤسَّساتُ في ازدهار النشاط الاقتصادي وكذا الأهمية التي تحوزُها الصناعاتُ التقليدية في المجتمع الجزائري، ورغبتها في توفير أوفر السُّبُلِ لتهيئة المناخ لجلبِ الاستثمارات؛ سواء كانت (محليةً أو أجنبية).

تحسينُ الخَدماتِ العُموميَّة وبرنامج تطوير الاتصالات الحديثة: نجدُ أنَّ الحكومةَ خَصَّتْ قطاعَ العدالة بمبلغ ٣٤ مليار دينار؛ لأنّ هذا القطاع حسَّاسٌ جِدًّا ؛ لكونِه الضمانَ الأمثل لحقوق الأفراد والمؤسَّساتِ وحلقة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فحصد هذا القطاعُ ضمن هذا البرنامج خطَّة لإنجاز ١٤ (مجلساً قضائيّاً، ٣٤ محكمة، ٥١ مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، ٠٥ مراكز أرشيف)، أمّا قطاعُ الداخلية الذي اهتمَّ بإنشاء برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية والإشارة الوطنية فخُصِّصَ له ٦٤ مليار دينار، ويعود غلاف ماليّ بقدْر ٦٥ مليار دينار لقطاع المالية لتحديث (إدارة الجمارك الضرائب وأملاك الدولة)، وفي ما يخصُّ قطاعَ التجارة فغُطِّيَ بمبلغ ٢ مليار لـ(إنجاز وتجهيز) مخابر المراقبة النوعية، وإنجاز مقرَّات تفتيش النوعية في الحدود، أمَّا قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال فَوُجِّه نحوَ استكمالِ رقمنة ١٦ محطَّة أرضية وتشغيل ٢٠٠٠٠٠ خطٍّ حلقيّ محلِّيٍّ للراديو، اقتناء نظامٍ لمراقبة استعمال طيف الترددات الراديو الكهربائية وتأهيل محطّة الراديو البحرية INMARSAT وإنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر–أبوجا المسجَّل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية (النيباد) بمبلغٍ إجماليٍّ للقطاع ١٦.٣ مليار دينار.

برنامجُ التنميةِ الخُماسيّ ٢٠١٠-٢٠١٤: أُطلِقَ على هذا البرنامج اسم "برنامج الاستثمارات العمومية"، يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبلَ عشْر سَنواتٍ ببرنامج دعْم الإنعاش الاقتصادي الذي تمَّت مباشرتُه سَنة ٢٠٠١ على قدْر الموارد التي كانت متاحةً آنذاك، ورصدت له الحكومةُ غلافاً ماليّاً ٢١.٢١٤ مليار دينار[1]، وتعكس قيمةُ الاستثماراتِ العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الديناميكية الخاصّة"؛ التي تشمل جميع قطاعات النشاط– لا سيَّما بالنسبة لمنشآتِ الطُّرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب–؛ حتى في المناطق الريفية الأكثر عُزلةً، والاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل(تسريع وتعزيز) مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أنّ الجزائر لم يسبق لها في واقع الأمر أن خَصَّصَت مِثل هذا الغلاف المالي لبرنامجٍ تنموي، ويشمل هذا البرنامج قسمَين أساسيين[2]:

- استكمالَ المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخُصوص في قطاعاتِ السكة الحديدية والطُّرق والمياه بمبلغ ٩.٧٠٠ مليار دج ما يعادل ١٣٠ مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ ١١.٥٣٤ مليار دينارٍ؛ أيّ: ما يُعادِلُ حوالي ١٥٦ مليار دولار.

خصَّص هذا البرنامجُ أكثرَ من ٤٠٪ من موارده المالية لتحسين التنمية البشرية؛ وذلك على الخصوص من خلال:

[1] ملف "البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤"، موقع الأنترنيت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت، ٢٠١٠.محمل من الموقع: http:// algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[2] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص: ١٤٧.

- إنشاء ما يُقارِب ٥٠٠٠ منشأة للتربية الوطنية منها ١٠٠٠ إكمالية و٨٥٠ ثانوية، ٦٠٠.٠٠٠ مكان بيداغوجي جامعي و٤٠٠.٠٠٠ مكان إيواء، وأكثر من ٣٠٠ مؤسَّسة للتكوين والتعليم المهني؛
- أكثر من ١.٥٠٠ منشأة قاعدية صحية؛ منها ١٧٢ مستشفى و٤٥ مركب صحي مُتخصِّص و٣٧٧ عيادة متعدِّدة التخصُّصات و٧٠ مؤسَّسة لفائدة المعوَّقين؛
- ٠٢ مليون وحدة سكنية؛ منها ١.٢ مليون وحدة سيتمُّ تسليمُها خلال الفترة الخماسية على أن يتمَّ الشروع في أشغال الجزء المتبقِّي نهاية سَنة ٢٠١٤ م؛
- توصيل ٠٢ مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد ٢٢٠.٠٠٠ منزل بالطاقة الكهربائية؛
- تحسين التزويد بالمياه بإنشاء ٣٥ سدّاً و٢٥ منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع المحطَّات الخاصَّة بتحلية المياه؛
- أكثر من ٥.٠٠٠ منشأة قاعدية موجَّهة للشبيبة والرياضة؛ منها ٨٠ ملعب و١٦٠ قاعة متعدِّدة الرياضات و٢٠٠ بيت شباب، وبرامج خاصَّة بقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والأوقاف والثقافة والاتصال.

هذا ويُخصَّص برنامج الاستثمارات العمومية ما يُقارب ٤٠٪ من موارده لمواصَلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية على الخصوص[1]:

- أكثر من ٣.١٠٠ مليار خُصِّصَت لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة (توسيع وتحديث) شبكات الطرقات وزيادة قُدرات الموانئ؛
- أكثر من ٢.٨٠٠ مليار دينار خُصِّصت لقطاع النقل؛ من أجْل (تحديث ومدِّ) شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري، وتحديث الهياكل القاعدية الخاصَّة بالمطارات، وما يُقارب ٥٠٠ مليار لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- ما يقارب ١.٨٠٠ مليار دينار لتحسين (إمكانات وخدمات) الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وخَصَّص هذا البرنامج مبلغ ١.٥٠٠ مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية من خلال:

- ١.٠٠٠ مليار دينار تمَّ رصدُها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تمَّ الشروعُ فيه منذ البرامج السابقة؛
- ١٥٠ مليار لدعم المؤسّسات (الصغيرة والمتوسطة)؛ من خلال إنشاء مناطقَ صناعية و(تأهيل وتسيير) القروض البنكية التي قد تصل إلى ٣٠٠ مليار للغرض نفْسِه؛
- ٣٥٠ مليار دينار لتشجيع توفير مناصب العمل؛ من خلال دعم إنشاء المؤسَّساتِ المصغَّرة وتمويل آليَّات إنشاء المرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين، ٢٤ من ماي ٢٠١٠ م، محمَّلة من الموقع: www.djazairess.com/ennahar/62260

- خُصِّص مبلغ ٢٥٠ مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة؛ من خلال (دعم البحث العلمي، واستعمال وسيلة الإعلام الآليّ) داخل المنظومة الوطنية للتعلم والمرافق العمومية.

البرنامجُ الخُماسيّ ٢٠١٥-٢٠١٩ : لقد باشرتِ الحكومةُ الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من (الإصلاحات والمبادَرات) الرامية بشكل خاصٍّ إلى(تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)؛ غَير أنّه يجب تعزيزُ هذه المبادَرات وربُطها فيما بينها بشكلٍ أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماطٍ مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهَمة في إيجادِ الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجيةُ على مقارَبةٍ معتمَدة على الرِّهاناتِ المحلية ويكون بمقدُورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تُشجِّع الخطَّةُ الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومةُ الجزائرية خلال ٢٠١٥-٢٠١٩ م لزيادة دعم مسيرة (النموّ والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقتْ على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخصّ (الزراعةَ والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخُصِّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بـ ٢٢.١٠٠ مليار دينار؛ أيّ: ٢٨٠ مليار دولار، ويشملُ هذا المخطَّطُ مجموعةً من المجالات وعلى العموم يُمكن تلخيصُها في[1]:

- تمَّ اقتراحُ استكمالِ المشاريع التي هي في طَورِ الإنجاز والتي ستُستكمَلُ قبلَ نهايةِ ٢٠١٤، بمبلغ ١٥ ألف و١٠٠ مليار دينار، يصبُّ مجملُها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصَّة بالسكن التي تمَّ إطلاقُها مؤخَّراً، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلافٍ مالي لإعادة تقييم المخطَّط الخُماسي قدر ٢.٥٠٠ مليار دينار سيتمُّ توزيعُها خلال الفترة القادمة بمعدَّل ٥٠٠ مليار دينار سنوياً، كما تحوي هذه الميزانيةُ تسجيلَ مشروعِ التدخُّل الاستثنائي للدولة في المِنَحِ الموضوعة في حسابات المهمَّاتِ الخاصَّة؛ والتي حُدِّدَت لها ميزانيةٌ تُقدَّر ب٢٥٠٠ مليار دينار، بمُعدَّل ٥٠٠ مليار سنوياً، تكون في صالح المستجِدّات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخلْ في حساباتِ المخطَّطات التي تمَّ تحديدُها مسبقاً.
- تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجادِ مجالٍ جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتمُّ تنفيذ مخطَّطٍ خاصّ بتهيئة ١٧٢.٠٠٠ هكتار من المساحات الغابيَّة، وبُغيَةَ محارَبةِ مُشكلةِ الانجرافِ خَصَّصت الحكومةُ برنامجاً لسقي ٣٤٠.٠٠٠ هكتار من الأشجار منها ١٠٠.٠٠٠ شجرةَ فاكهةٍ.

[1] Article sous titre:Présentation du plan d'action du gouvernement par Abdelmalek Sellal. Publié le ١ juin ٢٠١٤.télécharger de http://www.id-algerie.com/article-presentation-du-plan-d-action-du-gouvernement-par-abdelmalek-sellal-texte-integral-123792668.html

- ومِن أجْل أنْ تضمَن الحكومةُ موقعَها في السوق العالَمي وأمنَها الطاقويّ طويل المدى، قرَّرت تكثيفَ جُهودِها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كلٍّ من تمنراست وجانات ب ١٤ خط أنبوبٍ لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق ٠٦ مصاف جديدة؛ وهذا بُغيةَ زيادةِ طاقة تخزين الوقود بـ ٦٠ مليون طن وهذا بحلول ٢٠١٨ .
- تزويد ١.٥ مليون مُشتركٍ جديد بالكهرباء و٠٢ مليون مشتركٍ بالغاز الطبيعي، كما أنّه سيتمُّ تعزيزُ قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحوِّلات القوَّة .
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجدِّدة؛ حيث أنَّ أوَّل مركزٍ للتهجين دخل حيِّزَ العمل في ٢٠١١، بالإضافة إلى ٢٣ محطَّة ضوئية ومحطَّة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً .
- حاولت الحكومةُ الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلالَ الإمكاناتِ الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء ٥٠.٠٠٠ سرير و١٥ منتجع سياحي .
- وباعتبار الدَّورِ المزدوج الذي تلعبُه الصناعاتُ الحرفية؛ باعتبارها مساهِماً في التنمية الاقتصادية من ناحية دَورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحيةٍ أُخرى، قرَّرت الحكومةُ ضرورةَ وَضْعِ اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغُرَفِ الحِرَفية، ودعم الحِرَفيين بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة .
- كما سيتمُّ إعدادُ إطارٍ (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديدٍ من أجْل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبِنى التحتية؛ من أجْل ضمانِ استدامة الخدمات والمرافق العُمومية بما يتماشى مع المتطلَّباتِ المتزايدة .
- ستواصلُ الحكومةُ –من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخصُّ تكملة ٦٦٣ كلم من الطريق البرية الخاصَّة بالهِضاب العُليا– إنشاء خطٍّ جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة ٢٠٠٠ كلم، ومن المتوقَّع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصّة métro. tramway et télécabine.
- أما فيما يخصُّ المجالَ البحري قرَّرت الحكومةُ استلامَ ميناء جن جن والبدءَ في انجاز ٤ محطَّات بحرية جديدة منها ميناءٌ خاصّ بالمياه العميقة بالعاصمة[1]، وتعزيز الموانئ بسُفُنٍ جديدة؛ سواء للبضائع أو السكَّان .
- وسيتمُّ تعزيزُ الشركاتِ الوطنية للطيران المدني ب ١٦ طائرة جديدة، كما سيتمُّ إطلاقُ العمل في برنامج بناء المحطَّات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة .

[1] Article sous titre: Nette progression de la mise en œuvre du plan stratégique de gestion de la ville d'Alger. télécharger de http://www.skyscrapercity.com/showthread.php?p=111421324

- كما تعتزمُ الحكومةُ –بُغيةَ تحديثِ البِنية التحتية للاتصالات– إلى تعزيزِ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصادٍ قائم على المعرفة والخِبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقِّلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع 4G لذي بالفعل غطّى بالفعل جميعَ المراكز الإدارية من الولايات.
- إنَّ هذا النَّشر للنطاق العريض والنطاق العريض جِدًّا سيسمحُ بربطِ كُلِّ المدن، المناطق الصناعية والمؤسَّساتِ (التعليمية والصحية) ببعضها، كما ستجسِّد الحكومةُ حدائقَ تكنولوجية بكلٍّ من عنابة، وهران وورقلة كما سيشهدُ أمنُ المعلوماتِ ثورةً كبيرة.
- كما تتعهَّدُ الحكومةُ لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشرِ المتوازن من للنشاطاتِ الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسَّساتي لصالِح المجتمعات الأكثر حِرمانا في العَمالة والتنمية، وسوف يتمُّ هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتُّلاتِ الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.
- سوف يتمُّ تجسيدُ برنامجٍ خاصٍّ يتعلَّق بحماية البيئة من مخاطر التلوُّث، كما سيتمُّ تشجيعُ الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمْع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاعِ النفايات.
- التمسُّك ببرنامج الإسكان الحاليّ بجميع صيَغه، وأكثر من ٢.٢ مليون سكن منها ١.٢ مليون في طور الانجاز، كما سيتمُّ تسليمُ ٣٠٠.٠٠٠ سكن في السَّنَة الحالية، و٦٠٠.٠٠٠ ستبدأ بها الأشغالُ قريباً.
- تسعى الحكومةُ إلى (تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه)، وسيتمُّ تشجيعُ التنميةِ المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيزُ البنية التحتية المحلِّيَّة، وتعزيزُ الرياضة المدرسية والأكاديمية والمؤنَّثة، كما سيتمُّ اتخاذُ تدابيرَ جديدةٍ لدعم الرأي العامِّ للأندية المحترِفة والهُواة، ومكافحة العُنف في الملاعب الرياضية والكشْف عن المنشِّطات[1].

المحورُ الثاني: دراسةٌ تحليليةٌ لحالةِ الجزائر خلالَ الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ م.

تعتبر التنمية التحدي الكبير الذي تواجهه دول العالم، والذي تسعى إلى مواجهته من خلال استراتيجيات ومخططات داعمة للاتجاه الاقتصادي، وتعتبر المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة وهي تمثل أداة مهمة لوضع الاستراتيجية الاقتصادية الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد

[1] مقالة بعنوان: مضمون برنامج السكن ٢٠١٥-٢٠١٩، نشر بجريدة الخبر يوم ١٥/٠٢/٢٠١٥ ومحمل من الموقع: www.djazairess.com/elkhabar/448733

الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد، وتسهم المؤشرات الاقتصادية التي تغطي الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ في تبيان انعكاسات البرامج والمخططات المدروسة سابقا على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي الكلي

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي:الجدول أدناه يوضح التطور الذي عرفه نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالدولار الأمريكي محسوبا بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (٢): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال ٢٠٠٥–٢٠١٥

السنة / الحصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(مليار دولار)	١٠٣.١٩	١١٧.٠٢	١٣٤.٩٧	١٧٠.٢	١٣٩.٨	١٥٨.٦	١٦٨.٨	١٧٨.٤	١٨٧.٥	١٩٦.٢	٢٠٥.٢
عدد السكان (مليون نسمة)	٣٣.٩٦١	٣٤.٥٠٧	٣٥.٠٩٧	٣٥.٧٢٥	٣٦.٣٨٣	٣٧.٠٦٣	٣٧.٧٦٣	٣٨.٤٨٢	٣٩.٢٠٨	٣٩.٥	٤٠.٤
نصيب الفرد من الناتج بالدولار	٣٠٣٨	٣٣٩١	٣٨٤٥	٤٧٦٤	٣٨٤٢	٤٢٧٨	٤٤٦٩	٤٦٣٥	٤٧٨٢	٤٩٦٧	٥٠٧٩
نسبة التطور ٪	–	١١.٦١	١٣.٣٨	٢٣.٩٠	-١٩.٣٥	١١.٣٤	٤.٤٦	٣.٧١	٣.١٧	٣.٨٦	٢.٢٥

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz، تقرير البنك العالمي ٢٠١٦ // :http data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واحد من أهم مؤشرات قياس الأداء الكلي حيث يوضح لنا مدى نجاعة السياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال تحسين مستوى الدخول لأفرادها فالجدول السابق يوضح هذا التطور خلال فترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ وهي فترة كافية لملاحظة مدى انعكاس كل من المخططات والبرامج التي وجهت نحو هذا الهدف ويمكن ملاحظة التطور الذي عرفه نصيب الفرد حيث وصل في ٢٠١٥ إلى ٥٠٧٩ دولار للفرد.

تشير الإحصائيات إلى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الإجمالي شهد ارتفاعا مطردا فقد ارتفع من نحو ٣٠٣٨ دولار في سنة ٢٠٠٥ إلى ٥٠٧٩ دولار في ٢٠١٥ أي بمعدل نمو قدره ٦٧.١٨٪ ويمكن ملاحظة هذا التطور المستمر الذي يرجع إلى الارتفاع المستمر لقيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع هو أيضا خلال نفس المدة

من ١٠٣.١٩ مليار دولار إلى ٢٠٥.٢ مليار دولار، وبالرغم من أن عدد السكان في تزايد مستمر حيث كان في ٢٠٥ ٣٣.٩ مليون نسمة وأصبح في ٢٠١٥ أكثر من ٤٠ مليون نسمة وهذه الزيادة لم تنعكس سلبا على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لان معدل الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي كان دوما اكبر من معدل الزيادة السكانية، ونجد أيضا بأن الزيادة في الناتج يمكن التعبير عنها بأنها متتالية حيث تزايد من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ ثم ٢٠٠٧ تقريبا بزيادة ١٤ مليار دولار عن كل سنة، والعجز الوحيد الذي سجلته الجزائر خلال هذه المدة كان سنة ٢٠٠٩ كما هو موضح أعلاه وبلغ هذا العجز أو الانخفاض ٪١٩.٣٥ مقارنتا بالسنة التي سبقتها وهذا بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري التي أثرت على سوق النفط وبالتالي انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٠.٢ مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى ١٣٩.٨ مليار دولار في ٢٠٠٩ أي بخسارة تقدر ب ٪١٧.٨٦، كما يمكن القول بأن الناتج الإجمالي لم يشفي من انعكاسات الأزمة إلا في سنة ٢٠١٢ حيث ارتفع في ٢٠١٠ ووصل ١٥٨.٦ مليار وفي ٢٠١١ إلى ١٦٨.٨ مليار وهي منخفضة مقرنتا بسنة ٢٠٠٨، ولكن في ٢٠١٢ وصل إلى ١٧٨.٤ مليار وهذا ما يدل على انتهاء تداعيات أزمة الرهن العقاري على الناتج الجزائري وهي عبارة عن زيادة شبه ثابتة تقدر تقريبا ب ١٠ مليار دولار عن كل سنة.

وعلى العموم فان حصة أو نصيب الفرد الجزائري في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى الزيادات الملحوظة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي وهي ناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المحققة في قطاع المحروقات وزيادة العوائد الناجمة عن تصدير الغاز، ويمكن ملاحظة بأن نسبة التطور في نصيب الفرد ليست ثابتة فهي متغيرة من سنة أخرى، فنسبة التطور من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ هي٪١١.٦١ بينما حققت خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نسبة ٪١٣.٦٨ وحقق نصيب الفرد في السنة الموالية قفزة نوعية مقارنتا بالسنوات التي سبقت فوصلت نسبة التطور إلى ٪٢٣.٩ ثم شهد معدل التطور تدهورا كبيرا حيث سجل عجز ب ٪١٩.٣٥ وهذا للأسباب المذكورة سلفا، وفي ٢٠١٠ سجل معدل نمو ٪١١.٣٤ أما السنوات التي تلت فكان معدل النمو محصور بين ٪٤.٤٦ و٪٢.٢٥.

كما أن الجزائر احتلت سنة ٢٠١٣ المرتبة ١٠٢ في لائحة عالمية ضمت ١٨٤ دولة من مختلف القارات وذلك وفق التصنيف الذي أصدرته مجلة غلوبل فايننس الاقتصادية وهذا وفق بيانات الصندوق النقد الدولي من ٢٠٠٩-٢٠١٣[1] وهي مرتبة متأخرة مقارنتا بالإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تستحوذ عليها، كما أنها احتلت المرتبة التاسعة عربيا خلف قطر والإمارات والكويت، السعودية وسلطنة عمان، وجاءت مصر والأردن والمغرب في المراكز ١٠٩، ١١٤، ١١٩ على الترتيب، فيما احتلت قطر المرتبة الأولى عالميا ب ١٠٥٠٩١ دولار للفرد تلتها لوكسمبورغ ب ٧٩٥٩٣ دولار ثم سنغافورة ب ٦١٥٦٧ دولار، ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج

[1] مقالة بعنوان، هذا ترتيب الجزائر في قائمة أغنى دول العالم في ٢٠١٥، نشرت في موقع جريدة اليوم بتاريخ ١٧/٠٧/٢٠١٥ ومحملة من الموقع http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/150071 بتاريخ 2016/30/03

المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة وسيكون ذلك نتيجة الانخفاض المستمر الذي عرفه سعر البترول إذا لم تعتمد الجزائر على استراتيجية التنويع الاقتصادي الذي لا يعتمد إلا على المحروقات كمدخل كمورد رئيسي للميزانية.

التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبير، والجدول أدناه يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (٠٤): تطور التضخمفي الجزائر خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥

السنة الحصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
التضخم ٪	١.٤	٢.٣	٣.٧	٤.٩	٥.٧	٣.٩	٤.٥	٨.٩	٣.٣	٢.٩	٤.٨
نسبة التطور ٪	-	٦٤.٢٨	٦٠.٨٧	٣٢.٤٣	٢٤.٤٩	-٣١.٥٧	١٥.٣٨	٩٧.٧٧	-٦٢.٩٢	-١٢.١٢	٦٥.٥١

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي //:http٢٠١٦ www.bank-of-algeria.dz، و.data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التذبذب المستمر في معدل التضخم إذ تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ من ١.٤٪ إلى ٤.٨٪، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولي تجسدت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ أين كان في ٢٠٠٥ يبلغ ١.٤٪ ثم تزايد وبنسبة تطور ٦٤.٢٨٪ خلال سنة واحدة ليصل إلى ٢.٣٪ ثم ارتفع ليصل إلى ٥.٩٪ سنة ٢٠٠٩ وأظهر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية نشر في ٢٠٠٨، إلى أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا ملحوظا عبر جميع الدول العربية عام٢٠٠٨مقارنة بسنة ٢٠٠٧، مشيرا إلى تضاعف معدلاته في عدة دول، كمصر ١٨.٣٪ مقابل ٩.٣٪ في ٢٠٠٧، السودان ١٤.٨٪ وكانت في ٢٠٠٧ ٨.٠٪، ويشير التقرير أن نسبة التضخم في الجزائر بلغت ٤.٩٪ خلال سنة ٢٠٠٨، بعدما كانت النسبة سنة ٢٠٠٧ مقدرة ب ٣.٧٪ وهذا دليل على التزايد المستمر في أسعار السلع وخاصة السلع الغذائية التي عرفت قفزة نوعية خلال هذه المدة ٢.٣٪ مقارنتا ب ٢٠٠٧،

بلغت وتيرة التضخم في الجزائر نسبة زيادة ٦٥.٥١ ٪ خلال الفترة الممتدة من نوفمبر ٢٠١٤ إلى أكتوبر ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من نوفمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٤ التي انخفض فيها ب ١٢.١٢٪ حسبما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات حيث كان التضخم في ٢٠١٣ ٣.٣٪ وأصبح في ٢٠١٥ ٤.٨٪، ففيما يتعلق بنمو أسعار الاستهلاك خلال أكتوبر ٢٠١٥ مقارنة بنفس الشهر للعام الفارط فقد بلغ ٣.٦٪ وحسب فئة المنتجات ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية ب ١.٤٪ في أكتوبر مقارنة بأكتوبر ٢٠١٤ و٥.٥١٪ بالنسبة للمواد الغذائية

الصناعية وتراجع ٪٢.٤١ للمنتجات الفلاحية الطازجة[1]، وشهدت أسعار المواد المصنعة زيادة ب ٪٦.١ والخدمات ٪٤.٨٦ خلال نفس فترتي المقارنة، وعرفت المواد الغذائية تراجعا شهري خلال أكتوبر لاسيما البطاطا ٪٢٩.٣ والبيض ٪٢٤.٣٧ والفواكه الطازجة ٪١٨ مقارنة بأكتوبر ٢٠١٤، وقد سجلت زيادات "كبيرة" في أسعار المشروبات غير الكحولية ٪٩.٢٦ والخضروات الطازجة ٪٦.٢٦ والخبز والحبوب ٪٦.٢ واللحوم والدجاج ٪٦.١ والأسماك الطازجة ٪٣.٣٤ وتوقع قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠١٥ معدل تضخم عند ٪٤ مقابل ٪٣ في قانون المالية الأولي للسنة الجارية، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي تسجيل وتيرة متباطئة للتضخم خلال العام الجاري والقادم حيث سينتقل من ٪٤.٨ المسجل في ٢٠١٥ إلى ٪٤.٣ في ٢٠١٦ ثم ٪٤ في ٢٠١٧ وهذا ما يعطي أريحية أكثر للحكومة التي قررت إطلاق قرض سندي بمعدل فائدة يتراوح بين ٪٥ و٪٥.٧٥ لفترات تتراوح بين ٣ و٥ سنوات.

الأموال العامة المستدانة:

الجدول أدناه يوضح تطور نسبة الدين إلى الناتج خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

الجدول رقم (٠٥): تطور نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥

السنة / الحصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الدين العام (مليون دولار)	٢٠٦٠٠	١٧١٩١	٥٧٩٥	٥٩٢١	٥٦٨٧	٥٦٨١	٤٤٠٥	٣٦٩٤	٣٣٩٦	٢٩٤٣	٢٢٥٧
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي٪	١٩.٦١	١٤.٦٩	٤.٢٩	٣.٤٧	٤.٠٦	٣.٥٨	٢.٦١	٢.٠٧	١.٨١	١.٥	١.١
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي مليون دولار	٥٣٣٩	٥٨٤٦	١٤٣١	١٢١٨	١٠٠٠	٦٦٧	٦١٨	٨٤٨	٥٢٠	٤٤٣	٣٠٧

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz، تقرير البنك العالمي // :http ٢٠١٦ data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

يوضح لنا الجدول والشكل أعلاه الانخفاض الكبير الذي عرفته المديونية الخارجية حيث كانت في ٢٠٠٥ تقدر ب ٢٠.٦ مليار دولار ثم أصبحت في ٢٠١٥ ٢.٢٧٥ مليار دولار، ومعأن حجم المديونية قد تقلص بدرجة كبيرة إلا أنه كلفت الجزائر عبء يقدر بحوالي ١٨ مليار دولار لتسديد قيمة المديونية خلال ١١ سنة، كما نلاحظ أن نسبة

[1] مقالة بعنوان: التضخم يرتفع في الجزائر، الفجر يومية جزائرية مستقلة، التاريخ: ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ محملة من الموقع: http://al-fadjr.com/economie/308301.html

الدين من الناتج في انخفاض مستمر حيث أنه كان يمثل نسبة ١٩.٦١٪ في ٢٠٠٥ وأصبح في ٢٠٠٦ يقدر ب ١٤.٦٩٪ وحقق أكبر انخفاض له في ٢٠٠٧ حيث وصل إلى ٤.٢٩٪ وهذا راجع إلى تسديد قيمة ١١.٣٩٦ مليار دولار من إجمالي الدين، ثم ارتفع قيمة النسبة في ٢٠٠٩ بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣٩.٨ مليار دولار.

أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي فحققت انخفاض مستمر حيث كانت في ٢٠٠٥ حوالي ٥٣٣٩ مليون دولار ثم انخفضت في ٢٠١٥ إلى ٣٠٧ مليون دولار وهذا راجع إلى تسديد الجزائر لديونها بشكل متتابع، وعلى العموم يمكن القول بأن الجزائر أن مؤشر المديونية قد تحسن مقارنتا بسنوات التسعينات، وهذا يتيح للجزائر فرصة تتدارك الأخطاء المرتكبة وإعادة توجيه اقتصادها والخروج من اقتصاد الاستدانة.

العمالة والبطالة في الجزائر: الجدول أدناه يوضع معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر:

الجدول رقم (٠٦): تطور معدل التشغيل والبطالةفي الجزائر خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥

السنة / الحصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
السكان النشيطونبالآلاف	٩٤٩٢	١٠١٠٩	٩٩٦٨	١٠٣١٥	١٠٥٤٤	١٠٨١٢	١٠٦٦١	١١٤٣٢	١١٩٦٤	١١٤٣٥	١١٩٣٢
المشتغلون بالآلاف	٨٠٤٤	٨٨٦٨	٨٥٩٤	٩١٤٦	٩٤٦٢	٩٧٣٦	٩٥٩٩	١٠١٧٠	١٠٧٨٨	١٠٢٣٩	١٠٥٩٥
البطالون بالآلاف	١٤٤٨	١٢٤١	١٣٧٤	١١٦٩	١٠٧٢	١٠٧٦	١٠٦٢	١٢٥٣	١١٧٥	١٢١٤	١٣٣٧
معدل التشغيل ٪	٣٤.٧	٣٧.٢	٣٥.٥	٣٧.٠	٣٧.٢	٣٧.٦	٣٦.٠	٣٧.٤	٣٩.٠	٣٦.٤	٣٧.١
معدل البطالة ٪	١٥.٣	١٢.٣	١٣.٨	١١.٣	١٠.٢	١٠.٠	١٠.٠	١١.٠	٩.٨	١٠.٦	١١.٢

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي // :http٢٠١٦ data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور نسبة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ حيث نلاحظ من الجدول أن نسبة التشغيل قد ارتفعت خلال هذه المدة من ٣٤.٧٪ إلى ٣٧.١٪ على العموم وأن نسبة البطالة انخفضت من ١٥.٣٪ في ٢٠٠٥ إلى ١١.٢٪ في ٢٠١٥، حسب الإحصائيات المدرجة في الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن الجزائر عرفت انخفاض في المواطنين الذين لم يتحصل على وظيفة، ففي تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية الذي بدأ في رصد معدلات البطالة منذ سنة ١٩٩١ الذي كانت فيه البطالة شديدة الارتفاع طيلة فترة

التسعينات والتي لم تنخفض فيه عن ٢٥٪ بل عرفت نمطا متصاعدا ففي ٢٠٠١ بلغ بها عدد السكان النشيطون ٦.٣ مليون شخص ومعدل بطالة ٢٧.٣٪ بينما بلغ عدد السكان النشيطون في ٢٠٠٥ حوالي ٩.٥ مليون شخص منها ٨.١ مليون شخص مشتغلون بالفعل وبلغ معدل البطالة ١٥.٣٪ وهذا يعنى انخفاض بنسبة ٥٠٪ خلال هذه الفترة وهذا يدل على نجاعة برنامج الدولة في مجال احتواء البطالة حيث تميزت هذه الفترة بإنشاء الدولة وكالات خاصة بدعم التشغيل، فبالإضافة إلى برنامج الشغل للمأجور بمبادرة محلية*، وعقود ما قبل التشغيل**، فقد وفر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الجزائر في هذه الفترة حوالي ٧٢٠ ألف منصب عمل، ومع استمرار هذه الرغبة في احتواء البطالة تمكنت الجزائر خلال برنامج دعم النمو الذي أقرته في ٧ أفريل ٢٠٠٥ من تقليل نسبة البطالة لتصبح في سنة ٢٠٠٩ ١٠.٢٪، ٨.٦٪ كنسبة بطالة للرجال و١٨.١٪ للنساء وبمعدل تشغيل ٣٧.٢٪ في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان النشيطون ١٠٥٤٤ ألف شخص، وبلغ فيه نسبة النشاط الاقتصادي للفئة الأكثر من ١٥ سنة ٤١.٤٪، ٦٨.٧٪ للذكور و١٣.٩٪ للإناث، واستمر معدل البطالة بالانخفاض خلال ٢٠١٠-٢٠١١ ليستقر في ١٠٪ بالرغم انخفاض معدل التشغيل من ٣٧.٦٪ إلى ٣٦.٠٪ هذا في ضل انخفاض عدد السكان النشيطون من ١٠٨١٢ شخص إلى ١٠٦٦١ شخص.

وفي ٢٠١٢ سجلت الجزائر ارتفاع في نسبة البطالة ١١.٠٪ بعدما كانت ١٠.٠٪ ولقد ارتفعت نسبة البطالة في وسط الإناث بشكل رهيب حيث سجلت في الفئة العمرية ١٥-٢٤ ٣٩.٢٪ مقابل ٢٤.٩٪ للذكور، وفي ٢٠١٣ عرف معدل البطالة انخفاض ٩.٨٪ بالرغم من ارتفاع عدد السكان النشيطون من ١١٤٣٢ فرد في ٢٠١٢ إلى ١١٩٦٤ فرد، ووفقا للأحداث العالمية جاء هذا الانخفاض في الوقت الذي عرفت فيه الدول الصناعية الكبرى في العالم خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ارتفاعا كبيرا في نسبة العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها هذه الدول.

في ٢٠١٥ ارتفعت نسبة البطالة بشكل طفيف لتبلغ ١١.٢٪ مقابل ١٠.٦٪ في ٢٠١٤، ويوضح لنا الجدول أعلاه أن عدد السكان المشتغلين بلغ ١٠٥٩٥ ليون شخص منهم ٨.٦٦ مليون رجل و١٩٣٤ مليون امرأة من إجمالي اليد العاملة النشيطة ١١٩٣٢ مليون شخص وهو ما يعني أن عدد العاطلين عن العمل ١٣٣٧ مليون شخص، وأفادت مختلف الدراسات بأن القطاع العام يستقطب اهتمام الجزائريين أكثر من القطاع الخاص إذ قدر متوسط الأهمية النسبية للقطاع العام في الجزائر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ب٣١٪.

* كان هذا البرنامج سنة ١٩٩٧ وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة، كما هدف إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل، وتتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين ١٩٩٧-٢٠٠١ حيث تم تشغيل ١٤٠٠٠٠ شخص منهم ٤٢٠٠٠ منصب دائم.

** انطلق البرنامج سنة ١٩٩٨ وقام الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز وهدف هذا الجهاز إلى تشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات بسوق العمل وسجلت الوكالة حتى ٢٠٠١ ١٤٢٦٩٥ منصب عمل.

تطور الميزان التجاري والتجارة الخارجية في الجزائر :

إنالخوض في موضوع الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري يقودنا إلي حقيقة لا نقاش فيها، إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي كون عوائد المحروقات تمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية و٩٧٪ من إيرادات الصادرات :

الجدول رقم (٠٧) : تطور الميزان التجاري في الجزائر في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ الوحدة : **مليون دولار**

السنة / الجهة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الاستيراد	٢٠٣٥٧	٢١٤٥٦	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٩٢٩٤	٤٠٤٧٣	٤٧٢٤٧	٥٠٣٧٦	٥٥٠٢٨	٥٨٥٨٠	٣٩١٩٢
التصدير	٤٦٠٠١	٥٤٦١٣	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٥١٩٤	٥٧٠٥٣	٧٣٤٨٩	٧١٨٦٦	٦٤٩٧٤	٦٢٨٨٦	٢٨٨٦٠
الصادرات من المحروقات	٤٥٠٩٤	٥٣٤٢٩	٥٨٨٣١	٧٧٣٦١	٤٤١٢٨	٥٥٥٢٧	٧١٤٢٧	٦٩٨٠٤	٦٢٩٦٠	٦٠٣٠٤	٢٧٢٩٠
الصادرات السلعية الأخرى	٩٠٧	١١٨٤	١٣٣٢	١٩٣٧	١٠٦٦	١٥٢٦	٢٠٦٢	٢٠٦٢	٢٠١٤	٢٥٨٢	١٥٧٠
الميزان التجاري	٢٥٦٤٤	٣٣١٥٧	٣٢٥٣٢	٣٩٨١٩	٥٩٠٠	١٦٥٨٠	٢٦٢٤٢	٢١٤٩٠	٩٩٤٦	٤٣٠٦	١٠٣٣٢-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي ٢٠١٦ // :http data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz واحصائيات التجارة الخارجية لسنة ٢٠١٣ من الموقع: www.mincommerce.gov.dz

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور الميزان التجاري في الجزائر وحجم المبادلات الدولية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومن النظرة الأولى يتبادر لنا الفائض الذي حققه الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ وهذا يدل على أن حجم الصادرات الجزائرية أكبر من حجم الواردات، ولكن هذا الفائض كان بشكل غير متصاعد حيث كان في ٢٠٠٥ يبلغ ٢٥٦٤٤ مليون دولار ثم استمر في الارتفاع حتى ٢٠٠٨ أين بلغ ٣٩٨١٩ مليون دولار بسبب ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية التي ارتفعت من ٤٦٠٠٢ مليون دولار إلى ٧٩٢٩٨ مليون دولار وبمعدل نمو أكبر من الواردات التي عرفت هي الأخرى تزايد لكن بوتيرة أقل حيث كانت في ٢٠٠٥ ٢٠٣٥٧ مليون دولار وأصبحت في ٢٠٠٨ ٣٩٤٧٩ مليون دولار، وعلى اعتبار أن المحروقات هي المساهم الأكبر في حجم الصادرات بنسبة ما بين ٩٨.٠٢٪ في ٢٠٠٥ و٩٧.٥٥٪ في ٢٠٠٨ وبارتفاع سعر البرميل من النفط في هذه المرحلة حيث وصل إلى ١٥٠ دولار

للبرميل فقد كانت هي السبب المباشر لارتفاع حجم الصادرات الجزائرية فحجم صادراتها من المحروقات انتقل من ٤٥٠٩٤ مليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٧٩٢٩٨ مليون دولار في ٢٠٠٨ .

ولكن في ٢٠٠٩ وبالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائض ب ٥٩٠٠ مليون دولار وفي السنوات التالية عرف الميزان التجاري انخفاضا ملموسا حيث انخفض من ٢٦٢٤٢ مليون دولار في ٢٠١١ إلى عجز ب ١٠٣٣٢ مليون دولار في ٢٠١٥ وهذا بسبب الانخفاض الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الجزائري التي انخفضت من ٧٣٤٨٩ مليون دولار إلى ٢٨٨٨٠ مليون دولار في ٢٠١٥ بالرغم من انخفاض قيمة الواردات الجزائرية التي عرفت هي أيضا انخفاض من ٤٧٢٤٧ مليون دولار في ٢٠١١ إلى ٣٩١٩٢ مليون دولار، ويرجع هذا العجز في الميزان التجاري إلى انخفاض حجم مبيعات المحروقات من ٧١٤٢٧ مليون دولار إلى ٣٧٢٩٠ مليون دولار أي سجلت انخفاض بنسبة ٤٧.٧٩٪ وهذا بسبب التدهور الكبير الذي عرفه سوق النفط العالمي أين وصل سعر البرميل من البترول إلى ٣٠ دولار للبرميل وهذا ما يدل على الكارثة التي سوف تضرب الاقتصاد الوطني في حالة استمرار الاعتماد على المحروقات كمدخول أول على المحروقات .

الخاتمة :

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الجزائر اعتمدت في مسيرتها التنموية ومنذ ٢٠٠٠ على أربعة برامج أساسية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ٢٠٠٥-٢٠٠٩، برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤، البرنامج الخماسي ٢٠١٥-٢٠١٩، والتي كانت كلها تصب في سبيل تحسين مستويات المعيشة للأفراد، وخلق بنية تحتية، ومحاولة التعويض عن المرحلة التي عبرت بها في التسعينات والتي شكلت عائقا كبيرا في وجه التنمية عامة والمستدامة خاصة، ولقد استغلت الجزائر الارتفاع الذي عرفه سعر البترول في بداية الألفية الجديدة لتمويل هذه البرامج والسياسات، وعلى العموم يمكن القول بأن هذه البرامج قد حققت نوعا من النجاح ولكن تبقى هناك مجموعة من النقائص التي تسعى الجزائر إلى استدراكها من خلال برمجة مجموعة من البرامج الجديدة مثل برنامج ٢٠١٥-٢٠١٩ .

المراجع والمصادر:

١. بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين، ٢٤ ماي ٢٠١٠، محملة من الموقع: www.djazairess.com/ennahar/62260

٢. عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣، ص: ٣١ .

٣. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢، : ١٤٧ .

٤. مقالة بعنوان: مضمون برنامج السكن ٢٠١٥-٢٠١٩، نشر بجريدة الخبر يوم ٢٠١٥/٠٢/١٥ ومحمل من الموقع: www.djazairess.com/elkhabar/448733.

٥. مقالة بعنوان، هذا ترتيب الجزائر في قائمة أغنى دول العالم في ٢٠١٥، نشرت في موقع جريدة اليوم بتاريخ ١٧/٠٧/٢٠١٥ ومحملة من الموقع http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/150071 بتاريخ 30/03/2016

٦. مقالة بعنوان: التضخم يرتفع في الجزائر، الفجر يومية جزائرية مستقلة، التاريخ: ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ محملة من الموقع: http://al-fadjr.com/economie/308301.html

٧. ملف "البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤"، موقع الأنترنيت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت، ٢٠١٠.محمل من الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

٨. Article sous titre:Présentation du plan d'action du gouvernement par Abdelmalek Sellal. Publié le 1 juin 2014.télécharger de http://www.id-algerie.com/article-presentation-du-plan-d-action-du-gouvernement-par-abdelmalek-sellal-texte-integral-123792668.html le 07/03/2016

٩. Article sous titre: Nette progression de la mise en œuvre du plan stratégique de gestion de la ville d'Alger, télécharger de http://www.skyscrapercity.com/showthread.php?p=111421324 le 7/3/2016.